المشاركة الشبابية في الشأن العام

تعتبر المشاركة في الحياة العامة حقا دستوريا وقانونينا فقد أكدت المادة 21من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده بشكل مباشر أوعن طريق الاختيار الحر لممثليه،وأن لكل شخص الحقوق ذاتها التي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد ،وأن إرادة الشعب هي مصدر السلطات يعبر عنها بانتخابات نزيهة ودورية .غير أن هذه النصوص تبقى بدون فعالية مالم يتشبع المواطن بروح المشاركة وأهميتها بالنسبة لمجتمعه ولذاته،وهو ما يعني وجود الحاجة المستمرة للتنشئة الديمقراطية التي تقع مهمتها على عاتق الأحزاب وهيآت المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ،وإذاكان هذا الأمر يهم المواطنين عموما، فإن فئة الشباب أكثر حضورا فيه لاعتبارا ت متعددة؛ أهمها أنه يمثل فئة واسعة من فئات المجتمع ،ويتميز بمواصفات معرفية وسكلوجية تجعله أكثر قدرة على طرح التساؤلات بجرأة مصحوبة بالرغبة في التطوير وتحقيق القيم النبيلة؛ مثل العدالة والمساواة والرفاه الاجتماعي والعمل ،إضافة إلى حافز تحقيق الطموح الذاتي المشروع بتجديد النخب ،وتعزيز قيم الديمقراطية والحداثة.

قطعت البشرية مسارا طويلا من أجل تحويل المشاركة من امتياز يمنح للبعض إلى حق لكل مواطن بغض النظر عن نوعه أو عرقه أو وضعه الاجتماعي،فقد قامت مواطنة أثينا وروما على جعل صفة الأهلية القانونية حقا رجوليا ،وحرمت منه النساء ،بينما شكل عصر الأنوار مرحلة تحول بجعل المواطنة حقا إنسانيا يتمتع به الجميع على قدم المساواة ،وجعلته الثورة الفرنسية حقا قانونيا وسياسيا بإعلانها حقوق الإنسان والمواطن.فما المقصود بالمشاركة؟

يقصد بالمشاركة في الشأن العام : مساهمة الأفراد في تدبير شؤون مجتمعهم، وإبداء الرأي ،والقيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة محليا ووطنيا. ويندرج حق المشاركة ضمن الحريات السياسية ،غير أن مفهوم المشاركة يتجاوز كونها مجرد حق ،إذ هي ثقافة تقع على النقيض من ثقافة عدم الاكثرات واليأس والعزوف،مما يعني حاجة كل مجتمع إلى ترسيخها عن طريق التنشئة الديمقراطية القائمة على أسس مواطنة فاعلة تبرز حقوق الفرد وواجباته ،ذلك أن قوة الديمقراطية تكمن في إرادة المواطنين للعمل المسؤول

في الحياة العامة والمشاركة مع غيرهم في تدبير شؤون مجتمعهم، واختيار من يمثلهم،وتقييم أدائهم .

مجالات الشأن العام : هي تشمل كافة المجالات السياسية و الاجتماعية والاعلامية والاقتصادية والحقوقية والتربية والتعليم والخدمية

يقصد بالمشاركة الشبابية في الحياة العامة مساهمة الشباب في تدبير شؤون مجتمعهم وإبداء الرأي والقيام بمبادرات تهدف الي تحقيق المنفعة محليا ووطنيا.

- المشاركة الشبابية في الحياة السياسية

قد تكون المشاركة السياسية للشباب الوجه الابرز للمفهوم ورغم ان الكثيرين يربطونها بالانتخابات فإنها اوسع من ذالك. صحيح ان الانتخابات هي الآلية التي تنظم العملية الديمقراطية لكن هذه الالية نتيجة لمشاركات كثيرة يساهم فيها الحزبي والمسؤول الحكومي، بل ويساهم في التهيؤ لها كل مواطن من موقعه لذالك فان المشاركة هي جهد وفعل مواطنة بامتياز، ذلك ان المشارك

مـواطن مقتنـع بمبـادئ سـامية ،منهـا التعـايش وحـق الاخـتلاف وتقبـل النقـد والتفاعل مع الغير .بغض النظر عن مرجعيته او اقتناعاته الفكرية اوالسياسية.

- المشاركة الشبابية في المجتمع المدني

يحــق للشــباب ان يشــارك فــي الحيــاة العامــة .وان ينتمــي لمــا يعتبــره اطــارا مدنيا يتجاوب مع اقتناعاته.

ذلك ان هيئات المجتمع المدني تتنوع بتنوع اهدافها ووسائل تحقيقها .فمنها من يختار منطق المرافعة, ومنها من يختار منطق التكوين . ومنها مـن يصـنف نفسه في اطار تنموي ومنها مـن يعتبـر كـل هـذه العناصرمشـكلة لهويتـه الـي جانـــب هـــذا التصـــنيف يمكـــن تحديـــد الجمعيـــات بحســـب موضـــوع اهتماماتها.فهناك الجمعيات الحقوقية والمنظمات البيئية والنسـائية والخيريـة والشبابية والمهنية.

- الشباب والمشاركة في الانتخابات

تضع الديمقراطية حرية الاختيار فوق كل اعتبار ،حيث يفوض المجتمع سلطته للطبقة السياسية لحظة الانتخابات عن طريق التصويت ،دون أن يعني ذلك منحها تفويضا مطلقا يقيد مواقفه ويشل حقوقه،إذ بإمكانه متابعة تنفيذ الالتزامات والعهود التي بمقتضاها اختار من يمثله ،مما يعني أن المشاركة فعل قبلي وبعدي،أي أنه يتحقق قبل الانتخابات، وأثناءها ،وبعدها. فقبل الانتخابات تتطلب المشاركة المساهمة في تأطير المواطنين ونتشئتهم ديمقراطيا.

أما أثناء الانتخابات فإن المشاركة السياسية تتطلب المساهمة في الحشد عن طريق دعم المرشحين الذين يتم الاقتناع ببرنامجهم، والحرص على فتح حوار مع المواطنين من أجل إقناعهم بما يعتبره التوجه الأسلم، مع القبول بالنتائج التي يفرزها الاقتراع. بذلك تكون المشاركة فعلا إيجابيا ومسؤولا يمتد إلى مابعد الانتخابات من خلال تقييم الأداء الحزبي ، وتتبع أداء المنتخبين لبرامجهم ،ومساءلتهم ،وتقديم الاقتراحات خدمة للمصلحة العامة.

فقضايا بلدنا اليوم ،لم تعد هي نفسها تلك التي طرحت منذ فترة ماقبل الحرب والصراع السوري، فداخل محيطنا العام هناك، اليوم، مناقشة لكل القضايا الحيوية؛ بدءا بموضوع المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين والمهجرين ووضعية المرأة، والتعليم، والهوية، ودور الأحزاب، وكيفية تفعيل التنمية البشرية ،وغيرها من القضايا العامة التي تتطلب من المشارك في الحياة العامة مواكبة لها كي يعبر عن رأيه فيها من خلال القنوات التي يختارها ،والتي قد تكون رأيا مكتوبا في وسيلة إعلامية، أو مشاركة في ندوة ،أو الانخراط في عمل جمعوي ،أو حزبي دون أن يعني ذلك أنه مدعو إلى تبني كل ما يقدم له،ففي الكثير من الأحيان يكون الرأي المبني على نقد بناء فعالا لأنه ينبه إلى العيوب والفجوات،ويشكل قيمة مضافة لما يقدم أو ينجز،لذلك أكد المشاركون ضمن الدراسة أن مفهوم المشاركة أعم من حصرها في العملية الانتخابية رغم أهميتها وقيمتها الاعتبارية. ذلك أن الديمقراطية ممارسة يومية تتجلى في السلوك اليومي للمواطن،كما أنها مسار طويل ومركب تبرزه الممارسات الحزبية والمجتمعية والحكومية عبر احترامها للإجرات القانونية، وتفعيلها لكتلة الحقوق ،في إطار تفاعل مستمر بين الحق والواجب.